مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 73 (شتاء 2008)، ص 142

خالد فرّاج

الجلزون: أربعة مشاهد

تعيش المخيمات الفلسطينية أينما وُجدت أوضاعاً شبه متماثلة، ومشكلاتها ذات نمط مشترك أكان ذلك في الشتات أم في المناطق الفلسطينية نفسها، وهي في أغلبيتها، متعلقة بتراجع الخدمات التي تقدمها الأونروا، والاكتظاظ السكاني الناجم عن الزيادة الطبيعية في عدد المواليد، والبناء العمودي، ومشكلات البيئة والصحة والتعليم والتسرب المدرسي، إلخ. ومع ذلك، فإن لكل مخيم حكاية أو حكايات ربما تختلف قليلاً أو كثيراً عن حكاية المخيم الآخر. وفي هذا التحقيق محاولة لرصد أحوال مخيم الجلزون، وتسجيل لبعض حكايات سكانه.

للمخيمات في الضفة الغربية سمات عامة لا تلغي خصوصية كل منها. فالفقر والبطالة والاكتظاظ السكاني وانتشار المقاهي وضيق الشوارع عناصر تسير بموازاة عناصر أُخرى هي التمسك بحق العودة والدرجة العالية من الوعي الوطني والسياسي، وذكريات كبار السن عن النكبة، وأحاديث الشباب عن النضال والثورة، والهبات الجماهيرية، والانتفاضتين الأولى والثانية. هذه حال الفوار والعروب في الخليل، والدهيشه والعزة وعايدة في بيت لحم، وشعفاط وعناتا في القدس، ودير عمار والأمعري والجلزون وقدورة في رام الله، وعقبة جبر وعين السلطان في الأغوار، وبلاطة وعسكر والعين وجنين وطولكرم ونور شمس في شمال الضفة.

إن زائر هذه المخيمات يكتشف بسهولة أوضاعها الصعبة، فنسبة البطالة مرتفعة جداً مقارنة بالتجمعات السكانية الأُخرى، والعائلات تسكن في مساحات ضيّقة جداً لا تستوعب حاجاتها الأساسية. كما أن الشبان، في معظمهم، ممن اكتووا بعذابات السجون الإسرائيلية وآلامها، وهم مسيسون، ولا ينسيهم حلمُهم الصغير بالعيش الكريم حلمَهم الكبير بالعودة.

ما يميز المخيمات هو أن العمل السياسي فيها ليس حكراً على هذا الحزب أو ذاك، فهي متنوعة سياسياً، وتضم معظم فصائل العمل الوطني والإسلامي، والتجربة "الديمقراطية" فيها قديمة نسبياً. فقبل الانتفاضة الأولى كانت الفصائل تتنافس بشأن عضوية وإدارة "مركز الشباب الاجتماعي" التابع لإدارة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، عبر انتخابات ديمقراطية.

في عدة زيارات لمخيم الجلزون، وجدنا أنفسنا أمام أربعة مشاهد تختزن شيئاً من تاريخ المخيم وحاضره، وبعض أحواله وشكاوى أهله وأمنياتهم. وفيما يلي عرض لهذه المشاهد.

المشهد الأول

عاطلون عن العمل

وندفع الثمن مرتين

لم تكن الساعة الخامسة أو السادسة مساء، بل كانت العاشرة صباحاً، وهذا وقت العمل الطبيعي للشبان، لا وقت الاستمتاع بشمس كانون أو شرب القهوة والشاي في المقهى. كما أن اليوم ليس يوم جمعة، يوم العطلة الأسبوعية وانتظار صلاة الظهر.

في الساحة الرئيسية لمخيم الجلزون الذي سمي نسبة إلى عين الماء الموجودة فيه، تنتشر نحو ستة مقاه نرى فيها، في هذا الوقت المبكّر، شبان المخيم يحتسون المشروبات الساخنة ويلعبون النرد والورق. وليس من المستغرب أن يكون العدد الأكبر من هؤلاء الشبان من المتعلمين وخريجي الجامعات، إذ إن سوق العمل، كما يقولون، لا تستوعبهم.

إن الجلوس في المقاهي ليس ترفاً أو متعة. فهو الطريقة الأنجع لتزجية الوقت من وجهة نظر الشبان الملتحقين بجيش البطالة الآخذ في التزايد على نحو متسارع.

إياد موسى خريج جامعي يقول إن المقاهي في مخيم الجلزون غير مرتبطة بالترفيه، وإن بدت كذلك، فهي تشكل مصدر دخل كثير من عائلات المخيم. ويضيف: إن استئجار مكان ووضع بضعة كراسٍ فيه لا يعتبر حرفة أو مهنة

تحتاجان إلى تدريب وتعلم. والمثل العربي يقول: "شريك المياه لا يخسر"، أي أن بيع القهوة والشاي مصدر للربح لا للخسارة.

وارتياد المقاهي خارج المخيم، أي في مدينة رام الله، ليس متاحاً للكثير من أبنائه. فمن جهة يضطر الشاب إلى دفع أجرة المواصلات، ومن جهة أُخرى إن مقاهي المدينة، حتى الشعبية منها، أغلى من حديث تكلفة الجلوس فيها من مقاهي المخيم.

يقول إياد الرياحي، وهو خرِّيج كلية علم الاجتماع في جامعة بير زيت في سنة 2004، إنه منذ تخرجه عمل في عشرات المؤسسات التنموية والبحثية. لكن هذا العمل كان في مشاريع لا تتعدى مدة الواحد منها ثلاثة أشهر، وهذا يبقيه بحسب رأيه خارج إطار الأمان والاستقرار الوظيفي. ويعلل هذه المشكلة بغياب سياسات تشغيلية تستطيع استقطاب الشباب والخريجين الجدد. كما أن هناك، وفقاً لرأيه، تمييزاً واضحاً وصارخاً ضد أبناء المخيمات، معتبراً أن ثقافة ابن المخيم لا تنسجم ولا تتفق مع ثقافة المؤسسات الأهلية والحكومية والخاصة، إذ إن كثيراً من هذه المؤسسات يعتمد اللغة الإنكليزية لغة رئيسية في العمل، ويحتاج إلى كثير من الأناقة.

ويضيف أن ابن المخيم يدفع الثمن مرتين: الأولى، لأن فرص التعليم الجامعي محدودة نظراً إلى تكلفتها المرتفعة، كما أن التعليم الأساسي الذي توفره الأونروا لا يؤمن له مجال تعلم اللغات في عمر مبكر. أمّا الثانية فهي اصطدامه بالسياسات العامة التي تستثنيه وتقصيه ولا تتيح له الفرصة أسوة بغيره من أبناء المدن والريف.

يختتم إياد قوله بأن ابن المخيم قبل اتفاق أوسلو كان وقوداً للانتفاضات والهبّات الفلسطينية المتتالية. وقد أمضى العديد من أبناء المخيم أعواماً طويلة من أعمارهم خلف قضبان السجون الإسرائيلية، ناهيك عن الشهداء والإعاقات الدائمة. أمّا بعد توقيع اتفاق أوسلو، فقد تحولوا وقوداً مرة أُخرى، لكن هذه المرة لا لمشروعهم الوطني والتحرري فحسب، بل أيضاً لمشروع السلطة الذي لم يقوَ على حملهم، فحوّلهم إلى حراس شخصيين لبعض رموزها، ولم يترقوا ليشغلوا مناصب بارزة في الوزارات والمؤسسات.

أمّا تحسين عليان الذي تخرج حديثاً من إحدى الجامعات الإيرلندية، ويحمل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب خبرة عشرة أعوام في هذا الحقل، والعاطل عن العمل أيضاً، فيقول عن مشكلة البطالة المتفشية في أوساط الشباب في الأراضي الفلسطينية إنها سمة لا تميز شباب المخيم فحسب، بل أيضاً الحالة الفلسطينية الراهنة التي تفتقد سياسات تنموية استراتيجية تستوعب الخريجين الجدد والكفاءات. ويضيف كذلك أن المشكلة تكمن أيضاً في عدم قدرة السوق الفلسطينية على استيعاب هذا العدد من الخريجين، معتبراً أن سياسة الإغلاق، والجدار، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، أدت إلى تضخم البطالة في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك، يتفق تحسين عليان مع إياد الرياحي على أن هناك بعض ملامح التمييز ضد ابن المخيم في مجالات متعددة، لا في مجال التشغيل والتوظيف فقط.

وأمّا محمود نخلة، الذي يدير مشغلاً للحدادة في المخيم، فيقول إن هناك سياسة تمييز واضحة ضد ابن المخيم في مناحي الحياة كلها، فيذكر، على سبيل المثال، أنه خسر عطاء لتزويد أحد الأجهزة الحكومية بأسرّة نوم، بعد أن كان رسا على مشغله، لأنه في اللحظة التي عُرف أنه من مخيم الجلزون أحيل العطاء على مشغل آخر مع تبرير الموضوع بأن العطاء توقف، وأن هناك مشكلات إدارية أُخرى.

المشهد الثاني

عشية الذكرى الستين للنكبة

في ساحة مخيم الجلزون نفسها، وحول الحائط الاستنادي للنصب التذكاري لشهداء المخيم والشهداء القادة، كانت تجلس مجموعة من كبار السن الذين عايشوا النكبة واكتووا بنارها، وهم أيضاً يلعبون النرد ويحتسون القهوة. اخترت أن أجلس مع "الجيل الأول" لأسمع ماذا يتحدثون، وما هو شغلهم الشاغل، فكان موضوع نقاشهم التهديدات الإسرائيلية التي أطلقها إيهود براك وزير الحرب الإسرائيلي ضد قطاع غزة، ومطالبة مستوطني سديروت بمحو بيت حانون عن الخريطة. لم يكن هذا الحديث لمجرد التذمر والتظلم، بل في سياق نقد ماكينة الإعلام الفلسطينية والعربية التي لا تسلط الضوء على جرائم الحرب التي ترتكبها الآلة العسكرية الإسرائيلية ضد القطاع، في موازاة نجاح ماكينة الإعلام العبرية في حشد أوسع تأييد دولي لمستوطني سديروت.

(بعد نحو ثلاثة أسابيع من زيارتي المخيم صدقت توقعات الذين جلست إليهم. فقد قال أحد الجالسين، وبشكل عابر، إن إسرائيل دولة عدوانية ولن تسكت على إطلاق الصواريخ، بل إنها سترد وبأقصى قوتها. وهذا ما حدث

فعلاً، فقد شنت حملة عسكرية واسعة مطلع آذار/مارس قتلت خلالها نحو 120 فلسطينياً منهم 22 طفلاً، ودمرت عشرات المنازل).

يقول أحمد مسعود (أبو حافظ) من مواليد قرية بيت نبالا في سنة 1929، والذي شغل منصب مدير المخيم عشرين عاماً: إن رجال الصحافة يأتون إلى هنا، أي إلى المخيم، لنتحدث إليهم عن النكبة والمعارك وكيفية خروجنا من بلدنا ومحطات الخروج. ويعقّب الحاج نبهان متذمراً: لا يكاد يمر أسبوع من دون أن أرى كاميرات ومراسلين في ساحة المخيم يصورون ويكتبون عن تجربة اللجوء وعن النكبة، لكنهم لا يكتبون عن العودة إلى ديارنا، وربما لا يأبهون لها.

ومع ذلك فإن أبو حافظ، وعلى الرغم من تذمره لكثرة ما تحدث مع باحثين أو صحافيين، يسهب وبشكل تلقائي، ومن دون أن نسأله، في الحديث عن النكبة والحرب وعن بدايات المخيم، مستذكراً أهم المحطات منذ خروجه حتى وصوله إلى مخيم دير عمار، ومن ثم إلى مخيم الجلزون، واصفاً الخيام والشوادر التي قدمتها منظمة الصليب الأحمر، وذاكراً وظيفته في الأونروا التي قدمت أول بناء ليحل محل الخيام.

الحاج نبهان وأبو حافظ يتجادلان بشأن التواريخ، لا تلك المتعلقة بالنكبة والحرب، وإنما تواريخ نموّ المخيم وأعداد سكانه في البدايات، ثم يستذكران سنة 1953 حين بدأت الأونروا توزيع الغرف السكنية على السكان، أي بعد خمس سنوات على النكبة وربما بعد أن تأكد المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، أن لا عودة في المدى المنظور.

في بدايات الخمسينيات من القرن الماضي كان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى مخيم الجلزون لا يتجاوز 3500 نسمة، في حين أن العدد اليوم وصل إلى 12.000 نسمة، وذلك في مساحة إجمالية لا تتجاوز كم2 واحداً. وهذه الأراضي تعود ملكيتها إلى سكان القرى المجاورة وهي: دورا؛ كفر قرع؛ جفنة؛ سردا.

لم يخلُ حديث أبو حافظ والحاج نبهان من الطرافة، فقد تذكر أبو حافظ أن طريقة تجميع الناس في المخيم ارتبطت أساساً بالبلدة التي هُجروا منها وبدرجة القربى. فأحياء المخيم، في معظمها، سميت على أسماء القرى. فهناك حارة اللداودة نسبة إلى اللاجئين من مدينة اللد، وحارة عنابة نسبة إلى قرية عنابة المدمرة، وحارة أم الزينات نسبة إلى أم الزينات، والعباسية نسبة إلى العباسية. كما أن أسماء هذه القرى ارتبطت بأسماء العائلات أيضاً وبأسماء المحال التجارية، فالزائر يستطيع أن يلاحظ يافطات مثل: "سوبر ماركت العنابي"، أو "محلات النبالي" وهكذا.

ومن الجدير بالذكر هنا أن لاجئي مخيم الجلزون يتحدرون من نحو سبع وثلاثين قرية فلسطينية تم تهجير سكانها في حرب 1948، وهي في معظمها تقع في وسط فلسطين. ومن هذه القرى بيت نبالا والعباسية وعنابة وقولية والدوايمة وساقية، إضافة إلى مدينتي الرملة واللد.

والطريف أن الوحدات السكنية كانت، حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، تخلو من دورات المياه والمراحيض. فقد شيدت الأونروا مراحيض عامة لكل حارة وحي، كما جرى توزيع شبكة المياه على طريقة توزيع المراحيض الخارجية. لكن الاستفادة من المياه لم يكن سهلاً أو متوفراً في كل لحظة، إذ كان موظف الأونروا يوزع لكل من الحارات أياماً معينة في الأسبوع، فكانت كل حارة تستفيد من المياه مرتين في الأسبوع، وكانت النسوة يملأن الأوعية وينقلنها إلى منازلهن على رؤوسهن.

المشهد الثالث

الاكتظاظ والفقر

داخل المنزل عمود للكهرباء، وأسلاك الضغط العالي في متناول يد الأطفال، وسماء المخيم مغطاة بشبكة من الأسلاك الكهربائية والهاتفية أقل ما يقال فيها أنها تشكل خطراً على سكانه. أمّا المخيم فمقام على شبكة صرف صحي غير رسمية، وقدرتها الاستيعابية أقل كثيراً من عدد مستخدميها، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انفجارها يوماً ما مسببة كارثة صحية وبيئية قد تطال قرية جفنة المجاورة.

ولأن مساحة الأرض التي قدمتها الأونروا محدودة، ولأن هناك ازدياداً كبيراً في عدد السكان، فإن الاكتظاظ هو السمة العامة التي تميز حارات المخيم وأحياءه. ففي بداية خمسينيات القرن الماضي، وعند بناء المخيم، لم يكن هناك بناء عمودي، أمّا الآن فإن البناء عمودي في بيوت المخيم كافة.

ما زالت العائلات التي هاجرت من ريف وسط فلسطين محافظة على بنيتها كعائلة ممتدة من جهة، وعلى كبر عدد أفرادها من جهة أُخرى، الأمر الذي يدفع شباب المخيم إلى البناء فوق بيوت عائلاتهم كامتداد للتركيبة الاجتماعية القائمة، ولأن الحياة في المخيم أقل تكلفة من الحياة خارجه.

يقول أحمد العدارية، المدرس في إحدى مدارس الأونروا، إن ما يتقاضاه من عمله لا يكفي لسد حاجاته الأساسية، فهو يتقاضى ما يعادل 800 دولار، ولديه ستة أطفال يذهبون كلهم إلى المدرسة، وهم بحاجة إلى مصروفهم اليومي. ويضيف أنه مع طلوع كل صباح يعطي أبناءه المتوجهين إلى المدارس في المخيم وخارجه ما يعادل عشرة دولارات. فالدراسة في مدارس الأونروا تتوقف عند حدود الصف العاشر، وهو ما يضطر الطلبة إلى الدراسة في مدارس مدينتي رام الله والبيرة أو في بلدة بير زيت المجاورة.

ويتابع أحمد أن منزله في المخيم يحتوي غرفتين ومطبخاً ومكاناً للجلوس، وأن أولاده الستة يعيشون في غرفة واحدة، الأمر الذي كان محتملاً عندما كانوا أطفالاً. أمّا اليوم، وقد أصبح ابنه البكر في المدرسة الثانوية، فهو بحاجة إلى بعض الخصوصية كي يكمل تحصيله العلمي. ويضيف: أنا كأب لا أستطيع أن أوفر له تلك الخصوصية، فلا المساحة الكافية موجودة، ولا تكلفة البناء، إن وُجدت المساحة، متوفرة.

صحيح أن الأونروا تقدم الخدمات الطبية مجاناً، لكن هذه الخدمات لا تغطي الأمراض كافة. فالأطفال، مثلاً، بحاجة إلى علاج لأسنانهم وعيونهم، وهذا لا تقدمه الأونروا. هذا ما يقوله أحمد العدارية عن تكاليف الحياة اليومية لأسرة في المخيم لها من يعيلها، فماذا بشأن الأسر التي ليس لها معيل؟

في الجلزون كما في المخيمات الفلسطينية كلها ثمة هيئة تمثيلية لكل مخيم تتبع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية وتدعى اللجنة الشعبية. وهذه الهيئة يتمثل فيها جميع القوى والمؤسسات الفاعلة في المخيم ولا سيما القوى السياسية، ومهمتها تمثيل المخيم أمام هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وأمام السلطة الفلسطينية والجهات المانحة التي تنوي تقديم خدمات للمخيم.

التقيت عضو اللجنة الشعبية في المخيم ناصر السبع وكان للحديث معه طعم آخر مختلف، إذ لديه الأرقام والإحصاءات، كما أنه يحمل في نشاطه الطوعي هموم سكان المخيم ابتداء من الخدمات الطبية، مروراً بالبطالة، وانتهاء بالسكن. أمّا همه الأكبر، فهو التقليص اللافت في خدمات الأونروا، وهذا همّ سكان المخيم كلهم. يقول ناصر إنه في العقود الأربعة الأولى لإنشاء المخيم كانت الأونروا مسؤولة عن مناحي الحياة في المخيم كافة. فعدا التعليم للصفوف التسعة الأولى، كانت توفر حاجات الطالب من القرطاسية والكتب بصورة كاملة، لا بل وجبة طعام يومية أيضاً، كما كانت في مرحلة مبكرة توزع كوباً من الحليب على طلبة المدرسة كلهم. أمّا اليوم فهي لا تكاد توفر غرف التعليم التي يسودها الاكتظاظ، بينما القرطاسية على نفقة عائلات الطلبة، ولا توجد وجبة طعام ولا حليب.

علاوة على ذلك، فإن الوكالة الأميركية للتنمية تبرعت بإعادة بناء مدرسة الذكور في المخيم، في حين تبرعت الحكومة الألمانية بإنشاء مدرسة ثانوية للبنات. واللافت أن مدرسة الذكور الأساسية تحتاج إلى 34 غرفة بالإضافة إلى باقي مرافق المدرسة، لكن نظراً إلى قرب المدرسة من مستعمرة بيت إيل، أصدرت سلطات الاحتلال قراراً يقضي بالسماح للأونروا ببناء طبقتين فقط، ومنعت بناء طبقة ثالثة بحجة أن ذلك يؤثر في أمن المستعمرة. هذا الأمر دفع إدارة المدرسة إلى استخدام جزء من الغرف القديمة، التي تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الغرف المدرسية، إذ لا تدخلها الشمس، وهي ملأى بالرطوبة، وجدار إحداها هو جدار المدرسة الرئيسي الذي يقع بمحاذاة شارع رئيسي، الأمر الذي يشكل خطراً على حياة الطلبة فيه.

لا تنتهي الحكاية هنا. فناصر السبع الذي يمضي الوقت الأكبر من يومه يتلمس مشكلات سكان المخيم وهمومهم، يقول ببساطة إن تقليص خدمات الأونروا شمل الخدمات الطبية أيضاً. ففي السابق، كانت الوكالة تتحمل نفقات عمليات الولادة بالكامل، وكانت تحول الحالات المرضية إلى المشافي في رام الله والقدس. أمّا اليوم فإن المريض يساهم بما نسبته 50٪ من قيمة فاتورة علاجه. وهذا لا يشمل علاج الأنف والأذن والحنجرة والعيون والأسنان. وعلى الرغم من أن المركز الطبي هو مبنى كبير وواسع فإنه يفتقر إلى مختبر يعمل بطاقة كاملة. أمّا الصيدلية فأغلبية الوصفات الطبية غير موجودة فيها، وبالتالي يتعين على المريض شراء دوائه على نفقته الخاصة. أضف إلى ذلك أن المخيم الذي تجاوز عدد سكانه 12.000 نسمة لا توجد فيه سيارة للإسعاف.

يستطرد السبع حديثه عن تقليص الخدمات بقوله إن الأونروا كانت تقدم الشقق السكنية الصغيرة للعائلات الفقيرة في المخيم، أو ترمم البيوت والبنية التحتية، أمّا اليوم فقد أوقفت هذه الخدمة كلياً، على الرغم من حاجة المخيم

إليها، فهناك عشرات العائلات الفقيرة التي تحتاج إمّا إلى بيوت جديدة وإمّا إلى ترميم بيوتها. ويقول السبع إن أكثر من نصف بيوت المخيم لا تدخله الشمس، فمساحة كيلومتر مربع واحد لـ 12.000 قاطن لا تحجب الشمس فحسب، بل أغلبية الخدمات الصحية والاجتماعية الأُخرى أيضاً.

ما تقدمه الأونروا الآن، وهو يتناقص يوماً بعد يوم، لا يتجاوز 50 كيلوغراماً من الدقيق ومبلغ عشرة دولارات للفرد الواحد كل شهرين، وذلك لـ 270 عائلة من مجموع 1600 عائلة. ويعقّب السبع على هذا الموضوع بقوله: هذا غير كاف ولا يسد رمق العائلات الفقيرة، كما أن عدد العائلات المعدمة في المخيم هو ضعف هذا الرقم، وربما أكثر.

وتقدم الأونروا أيضاً برنامج التشغيل الموقت الذي يُشغَّل بواسطته أبناء المخيم لثلاثة أشهر، كل بحسب تخصصه، وذلك براتب شهري قدره 360 دولاراً، وتبلغ حصة مخيم الجلزون من هذا البرنامج 300 وظيفة سنوياً.

المشهد الرابع

الجلزون بين انتفاضتين

في الخامس من آذار/مارس 1988، وفي ساعات الصباح الباكر، شن الجيش الإسرائيلي الحملة الأوسع في تاريخ الانتفاضة الأولى. فقد داهم مئات الجنود الإسرائيليين المخيم، بقيادة عمرام متسناع، الذي كان قائد القطاع الأوسط في الجيش، والذي أصبح فيما بعد رئيساً لبلدية حيفا، ومن ثم رئيساً لحزب العمل وخسر المنافسة بشأن رئاسة الحكومة أمام خصمه أريئيل شارون في سنة 2001.

كان من نتائج هذه الحملة أن اعتقلت قوات الاحتلال نحو 300 شاب بهدف إطفاء جذوة الانتفاضة المشتعلة في المخيم الذي شكل نموذجاً وحدوياً للعمل الانتفاضي. فقد شكلت القوى الوطنية فيه لجاناً متعددة منها: اللجان الشعبية التي كانت تهتم بتوزيع المواد الغذائية على السكان؛ لجان التعليم الشعبي التي عوضت الطلبة عن إغلاق مدارسهم بحصص دراسية في الأحياء والحارات؛ لجان الحراسة لحماية المخيم من هجمات مستوطني مستعمرة بيت إيل التي تقع بمحاذاته، ومن مداهمات الجيش أيضاً، فكان الشباب يتناوبون على حراسة المحاور الرئيسية في المخيم، ويطلقون الصفارات والنداءات بمكبرات الصوت عند أي هجوم للمستوطنين أو للجيش. بالإضافة إلى ذلك، شكلت هذه اللجان القوى الضاربة التي أنيط بها ملاحقة العملاء وردعهم.

هذا النموذج الانتفاضي المتميز لم يرق للمؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين، الأمر الذي دفعهما إلى القيام بالحملة الأكبر كي تكون نتائجها عبرة للمواقع الأُخرى، عبر قمع واحدة من أكثر مظاهر العمل الانتفاضي الشعبي انتظاماً.

وعلى الرغم من شراسة الحملة التي طالت الكادر الأساسي في المخيم، وكما يقول فضل الخالدي الذي كان معتقلاً قبل أن تشن إسرائيل الحملة على المخيم بأسابيع، فإن رجال المخيم ونساءه من القوى الوطنية الذين لم يعتقلوا في الحملة استعادوا المبادرة واستمروا في العمل الانتفاضي، الأمر الذي دفع بالجيش الإسرائيلي، مرة أُخرى، إلى فرض حظر التجول على المخيم وقطع الكهرباء عنه أربعين يوماً. وبحسب الخالدي، فإن الانتفاضة بالنسبة إلى سكان مخيم الجلزون والمخيمات كلها كانت تشكل عنواناً للخلاص من الاحتلال وتحديداً في أشهرها الأولى، أي قبل أن تغرقها الفصائل بالأموال وتفسدها.

في أواخر سنة 2000 قال أحد كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في تصريح لافت إن المخيمات، وذكر مخيم الجلزون بالاسم، مستثناة من انتفاضة الأقصى، وإن الانتفاضة تتركز في أطراف المدن التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

يقول المدرس أحمد العدارية إن أحد أسباب تراجع دور المخيمات عامة ومخيم الجلزون خاصة في الانتفاضة الثانية، كما يسميها الفلسطينيون، يعود إلى أن شبكة الطرق التي أقامها الجيش الإسرائيلي للمستوطنين بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، أبعدت المخيمات عن التجمعات السكانية الفلسطينية. فقبل ذلك التاريخ كان الشارع الرئيسي الذي يربط رام الله بنابلس يمر بمحاذاة المخيم، وكان يُعتبر ممراً رئيسياً لعشرات المستعمرات، ولهذا أقامت السلطات الإسرائيلية عدة معسكرات لحماية المركبات الإسرائيلية المارة به. لكن الاحتكاك بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي من جهة، وشبان المخيم من جهة أُخرى، لم يعد ممكناً بعد أن استعاض الإسرائيليون عن شارع رام الله – نابلس بشوارع أُخرى بعيدة عن القرى والمخيمات الفلسطينية ومحمية من جانب الجيش، الأمر الذي دفع بأبناء المخيم إلى التوجه إلى مدينتي رام الله والبيرة للمشاركة في فعاليات انتفاضة الأقصى، وتحديداً في أشهرها الأولى، الأمر الذي أدى إلى عدم بروز المخيم بمظهر المنتفض والمشتعل.

أمّا السبب الثاني، فيرجع إلى أن العملية السياسية التي تمت بموجب اتفاق أوسلو، أقصت المخيم وعزلته، وحصرت عمل أبنائه في الأنشطة ذات المراتب الدنيا. علاوة على ذلك، غيّب هذا الاتفاق، بمراحله كلها، قضية اللاجئين الفلسطينيين بوضوح.

وفي رأي العدارية أيضاً، فإن هجرة النخبة من شباب المخيم، والسكن في المدينة، أديا إلى ضعف دور القوى والأحزاب السياسية، وبالتالي إلى اكتساب العائلة دوراً أوسع، إلى حد ما، في التأثير في الأبناء.

وتتفق الناشطة في المخيم، هيثم عرار، مع أحمد العدارية على أن المخيم بعيد عن مراكز الاحتكاك مع الجيش والمستوطنين، وكذلك على أن هجرة نخبة المخيم أثرت في مشاركته في الانتفاضة الثانية. لكنها تختلف معه في قوله إن العملية السياسية هي التي همشت المخيم وأقصته، لأنها تعتبر أن السبب في ذلك يعود إلى الاختلاف الموجود بين انتفاضتي الأقصى والأولى. فالانتفاضة الأولى كانت واضحة الأهداف والأدوات، وكانت شعبية بكل معنى الكلمة، فقد شاركت فيها كل القوى السياسية والفئات العمرية كافة. فضلاً عن ذلك، كان للمرأة دور ريادي فيها، وهو لم يكن محصوراً بالتعليم الشعبي أو الإسعاف فحسب، بل بالمواجهة مع المحتل أيضاً، إذ تعرضت لشتى أنواع القمع والتعذيب، فاعتُقلت وجُرحت واستشهدت، كما كانت بمثابة الأب عندما يرحل الآباء إلى السجون. وتضيف عرار أن وضع المرأة في مخيم الجلزون استثنائي، فقد استطاعت أن تبني العمل الانتفاضي جنباً إلى جنب مع الرجل، ولم تكن تابعة له، وذلك بحكم الوعي العام الذي تمتعت به في المخيم والدعم المتواصل من مثقفيه وقواه الوطنية.

أمّا انتفاضة الأقصى فلم تكن، بحسب عرار، واضحة الملامح. فهي ليست انتفاضة شعبية، وهي غير موحدة، إذ إن لكل فصيل برنامجه الخاص المخالف لبرنامج الآخر. كما أنها تحولت، مع دخولها العام الثامن، إلى منبر للمزايدات بين الفصائل المتعددة، الأمر الذي دفع بمثقفي المخيم وكادراته إلى الابتعاد عنها.

ومع ذلك، فقد شارك العديد من أبناء المخيم في فعاليات الانتفاضة الحالية، وخصوصاً في بداياتها خارج حدود المخيم، أي في مدينتي رام الله والبيرة أو في الجامعات، وتعرض العشرات منهم للاعتقال، كما استشهد منهم نحو خمسة وأصيب العشرات، ولا يزال يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي نحو ثلاثين شاباً من شبان المخيم.

ويبقى الجلزون مخيماً فلسطينياً يحلم قاطنوه، ويناضلون بسبل متعددة، من أجل العودة إلى مدنهم وقراهم التي شردوا منها في سنة 1948. فعلى الرغم من مرور ستين عاماً على النكبة، ومن المعاناة والآلام التي تعجز عن حملها الجبال، يورث جيل النكبة أطفال المخيم ذاكرتهم عن حكايات النكبة، كما يورثونهم مفاتيح بيوتهم، إيماناً منهم بأن لا سبيل لسلام عادل في المنطقة من دون حق العودة. فالأطفال الذين التقيناهم يتحدثون أيضاً عن اللد وعنابة وأم الزينات... ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx